

# احتياىال على نطاق واسع في دورات اللغة الخاصة بالاندماج

تقوم مدارس اللغة و على نطاق واسع بتقديم فواتير لـ دورات اندماج لم تعط أبدا. حيث يقوم سماسرة ناطقين بالعربية بانتقاء طلاب لتوقيع فواتير مقابل هدايا. إن حجم الاحتياىال يقدر بملايين اليورو.

لأنكه ستوفيلين واكسندر فان اوفيلين و ايرينه دي زفان.  
ترجمة: محمد العيد.

بعد أن قام موظف سابق لأحد مدارس اللغة بسرد قصته حول هذه الممارسات قامت جريدة الشعب الفولكس كرانت وبالتعاون مع طالبة متخفية بفتح تحقيق عن ذلك. ادعت السيدة بأنها فتاة تبحث عن مدرسة اللغة المناسبة. وتواصلت مع خمس سماسرة من أصول سورية، من الذين يقومون بجذب الطلاب لتوقيع عقود لديهم مقابل الحصول على بطاقات هدايا أو لابتوب أو مبلغ نقدي من المال لكل عقد. وكان ممكنا لذي بعض المدارس أن تسجل من غير دوام.

وتكون هذه الدروس الوهمية مربحة لكل من الطالب ومدرسة اللغة. يحق لكل حامل إقامة أن يحصل على قرض مقدم من مصلحة تطبيق التعليم الديو بقيمة 10000 يورو لدفع تكاليف دروس الاندماج. ويمكن في حال تأمر كل من طالب الاندماج ومدرسة اللغة أن يتقاسما القرض حتى دون إعطاء دروس فعلية. كل ما على الطالب فعله هو الموافقة على الفاتورة التي ترسلها

المدرسة للديو. وفي حال لم يكن لدى الطالب ديخي دي يتم ذلك بفاتورة ورقية وبجرة قلم.

يقول أحد الموظفين السابقين ممن كانوا يقدمون فواتير وهمية للديو لدى مدرسة لغة "مرة كان في واحد إجي لعندي وقلبي: اسمع، أنا ما بدي دروس أنا بدي مصاري. وفعلا أخذ 450 يورو مقابل تسجيله، واقترح كمان يسجل أفراد عائلته البقية."

تلقت لجنة التحقيق في الشؤون الاجتماعية والعمل 96 بلاغ احتيال عن مدارس تقدم فواتير للديو لدروس لم تعط أصلا وذلك ما بين أيار 2017 وأذار 2019.

وقد تكون الأرقام اعلى من ذلك على أرض الواقع. هناك مثلا مئات فواتير طلاب وهمية مقدمة للديو من قبل مدرسة لغة واحدة فقط ولدى الفولكس كرانت دليل خطي بذلك.

الخطر المحدق بمدارس اللغة المحتالة ليس بكبير. صحيح بأنه يمكن سحب الترخيص من المدرسة في حال ثبت ارتكاب مخالفات لديها. ولكن ذلك لا يوقف الاحتيال ولا يمنع مدرسة اللغة من تقديم فواتير للديو عن الفترة التي كان فيها الترخيص فعالا.

نادرا ما يحدث ملاحقة جنائية لمثل هذه الأفعال بسبب نقص الأدلة القضائية غالبا. ولدى ملاك مدارس اللغة طرقهم في العمل بعيدا عن أنظار السلطات. فمثلا يولون تأدية شؤونهم الإدارية والمحاسبية الى جهة ثالثة والتي تعمل كمكاتب الظل. أو يعيدوا تسجيل مدارسهم الجديدة بأسماء أقاربهم أو أصدقائهم بعد سحب الترخيص منهم شخصيا. تقول ليدي سخيلدر وهي مديرة بليك اوب فيرك الجهة المعنية بمنح التراخيص بأنه يصعب ممارسة الرقابة من جهة بليك اوب فيرك لأن الديو تمنع تبادل البيانات الشخصية مع المؤسسة بهدف حماية الخصوصية.

وبهذا يمكن لأي مدرسة أن تقول لمؤسسة بليك اوب فيرك بأن لديها 20 طالبا فقط، في الوقت نفسه تقدم نفس المدرسة للديو أضعاف هذا الرقم من فواتير الطلاب.

هذا الاحتيال يمثل الجانب المظلم لنظام الاندماج المفتوح والسهل الاستخدام للجميع الذي سنته الدولة وأرادته. وتقول المدعية العامة ماريولين فيرفيل "تصبح بذلك فرصة الاستغلال أكبر" وتقارن فيرفيل هذه المشكلة بالاحتيال الذي يحدث في ميزانية مساعدة الأفراد والتي تم لأجلها رفع عشرات الدعاوي القضائية في السنوات الأخيرة. وستعرض قريبا أول قضايا الاحتيال التي تمس الاندماج على القاضي.

تبنت وزارة الشؤون الاجتماعية وهي المسؤولة عن سياسة الاندماج عدة إجراءات في السنوات الأخيرة لمكافحة الاحتيال. ولكنها تعترف أيضا بأن مثل هذه الإجراءات بالكاد توتي ثمارها في الحالات التي يتأمر فيها الطالب مع مدرسة اللغة. "بكل صراحة، الحل صعب" هكذا قالها المتحدث باسم الشؤون الاجتماعية كون خيلينك وأضاف: "يجب أن نحل المشكلة من جذورها".

تعول الوزارة على أن الوضع سيصبح أفضل عندما تستلم البلديات زمام الأمور، غالبا في 1 تموز 2021. بهذا سنتمكن من ضبط ومراقبة مدارس اللغة بشكل أفضل. وستنتهي في النظام الجديد وساطة الديو، حيث ستهتم البلديات مباشرة بسن العقود مع المعاهد التعليمية.